

آثار الفساد الإداري والمالي: هناك عدة آثار للفساد الإداري يمكن عرضها على النحو التالي :

## **1- أثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية<sup>23</sup>.**

**1-1** انتشار مظاهر الفساد في أجهزة الدولة له انعكاساته في عملية تنشئة الأطفال و الشباب فعندما يلاحظ

هؤلاء أن الأفراد الفاسدين يعيشون في وضع مادي أو اجتماعي أفضل من الأفراد ذوي السلوك المستقيم

بسبب الرشاوى و العمولات أو غيرها فإن ذلك يشكل دافعا و حافزا للسلوك الفاسد و يعطي انطبعا بأن

للفساد مردود يستحق المخاطرة . و قد يصل الأمر إلى إضعاف القيم و اهتزاز معايير المجتمع فيقبل السلوك

الفاسد على انه سلوك غير مشين ولا مستنكر.

## **1-2** عدم تحقيق العدالة الاجتماعية . فتسرب الفساد إلى الجهاز الضريبي سيؤدي إلى

تحميل ذوي الدخول البسيطة نسبيا عبء الضرائب بينما يتمكن دافعوا الرشوة من التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم ، و هذا بالتالي سيؤدي إلى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع بالإضافة إلى عدم وصول الدعم و المساندة الذي يفرض أن تقدمه الدولة إلى مستحقيه من الجماعات المحرومة.

## **1-3** يعتبر الفساد أولا و قبل كل شيء هو مشكلة أخلاقية فإنه في حالة استمراره و

استشرائه يقيم نظاما قيميا

منحرفا و ثقافة فساد تهدد ليس فقط أسس الحكومة و إنما أيضا ثقافة المجتمع.

## **1-4** يؤدي الفساد الإداري إلى المساس بالأمن و الصحة العامة . فالرشاوى التي تدفع إلى

الجهات المسؤولة عن

التفتيش على المسائل المتعلقة بالشروط الصحية تدفع للتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين من

حيث نظافة المطاعم و المستشفيات و أنظمة الأمان في المصانع و التخلص من النفايات الضارة بالبيئة . هذا

بالإضافة إلى التساهل في تطبيق أنظمة المرور و تسهيل تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد و ربما حتى

تهريب المخدرات و بالتالي زيادة معدل الجرائم.

## **1-5** يؤدي الفساد الإداري إلى تقليل الاتفاق على مشروعات البنية الأساسية و توفير

الخدمات الصحية و

التعليمية و ذلك نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة مما يحمل المواطنين نفقات إضافية للحصول على خدمات

صحية و تعليمية مناسبة.

## **1-6** يترتب على انتشار الفساد في أجهزة الدولة عدم إسهام المواطنين في المشروعات

التي تقام عادة عن طريق

الجهود الذاتية و يرجع ذلك لما يصيب المجتمع من موجات اضطراب و فوضى نتيجة لانتشار مظاهر

الانحراف الإداري وما يترتب عليها من إضعاف القيم الراسخة.

**7-1** يترتب عن فرض العقوبة على الفاسدين بالحبس أو الفصل من العمل العديد من المشاكل الاجتماعية المتعلقة برعاية الأسرة و تربية الأبناء.

### **3- تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والإستقرار.**

**3-1** إن الفساد الإداري والمالي يخلق فجوة بين المواطنين و الحكومة مما يدفعهم إلى مساندة القوى المعارضة

للإطاحة بالحكومة القائمة بسبب الاستياء من الفساد المنتشر داخل أجهزة الحكومة.

**2-3** إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعميق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد سيدفع هذه الفئة الفقيرة إلى الالتجاء إلى العنف و الثورة على النظام القائم للتنفيس عما يرتبط بشعورها بالحرمان.

**3-3** يساهم الفساد الإداري في التقليل من شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين و عدم الثقة في الحكومة حيث يدرك المواطنون أن الموظفين الحكوميين على مستوياتهم المختلفة مجرد عناصر متورطة في الفساد و لا يعنيه سوى تحقيق مصالحها الخاصة و نتيجة لذلك الإدراك يكون النظام السياسي محروما من الناحية الواقعية من أي مساندة شعبية ، بل تظهر السلبية و عدم إقبال المواطنين على التعاون مع النظام القائم وزيادة تمسكه بولايته المحدودة كالأُسرة و العشيرة و فقدان الثقة بالسياسات العامة .

**أثار الفساد على الصعيد الاقتصادي<sup>24</sup>** يؤدي الفساد على الصعيد الاقتصادي إلى:

-إعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل مستهدفات التنمية طويلة او قصيرة الأجل.  
-إهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الإستغلال الأمثل،

-هروب الإستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها.

-الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد واضعاف الفعالية الإقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة،

-تفاقم وعجز الموازنة، من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمرك والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والإلتفاف على القوانين النافذة، وهي ممارسات يقوم بها المكلفون بدفعها بهدف تجنب الحدث المنشئ لها.

-التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل الصحة والتعليم والخدمات من الإستفادة من هذه الموارد.

-تدني كفاءة الإستثمارات العامة واضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.

-تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد، من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التنقيش لتصحيح فشل الأسواق، مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية.

## المحاضرة التاسعة : الهيئات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد

### جهود مكافحة الفساد :

#### أولا : الجهود الدولية لمكافحة الفساد

لقد برزت مجهودات عالمية لمكافحة الفساد ، إلا أننا نشير إلى أبرزها و هي " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الإقليمية الموقعة في باليرمو بإيطاليا عام **2000** ، والتي دخلت حيز التنفيذ في **29** سبتمبر **2003** ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدها في الدورة السابعة للجنة المخصصة للتفاوض بشأنها في **01** أكتوبر **2003** ، وجرت مراسيم توقيعها في شهر ديسمبر من العام نفسه ، معلنة بذلك إرادة دولية صادقة لمناهضة الفساد وتجريم كافة صورته وملاحقة مرتكبيه وتوقيع الجزاءات الرادعة، كما برزت منظمات غير حكومية هدفها تقديم استراتيجيات وآليات لمحاربة الفساد بجميع أشكاله.

#### 1-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان

لقد أفردت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المادة **08** منها لتجريم الفساد الذي انصب أساسا على صور السلوك المختلفة للرشوة في نطاق الموظفين العموميين القائمين بالخدمة العمومية ، بالتعريف الوارد في القوانين الداخلية للدول الأطراف ( **Jean Languier , 1975, P 215**) وقد شملت تلك الصور، الوعد بالرشوة أو عرضها أو منحها أي من هؤلاء، وكذلك طلب الرشوة والاشتراك في إثبات أية صورة من صور السلوك الإجرامي المشار إليها.

الدول العربية	الترتيب عام ٢٠١٢		الترتيب عام ٢٠١١		الترتيب عام ٢٠١٠		الترتيب عام ٢٠٠٩		الترتيب عام ٢٠٠٨	
	دولياً	عربياً	دولياً	عربياً	دولياً	عربياً	دولياً	عربياً	دولياً	عربياً
قطر	٢٧	١	٢٢	١	١٩	١	٢٢	١	٢٨	١
الإمارات	٢٧	١	٢٨	٢	٢٨	٢	٣٠	٢	٣٥	٢
البحرين	٥٣	٣	٤٦	٣	٤٨	٤	٤٦	٤	٤٣	٤
الأردن	٥٨	٤	٥٦	٦	٥٠	٥	٤٩	٥	٤٧	٥
عمان	٦١	٥	٥٠	٤	٤١	٣	٣٩	٣	٤١	٣
السعودية	٦٦	٦	٥٧	٧	٥٠	٥	٦٣	٦	٨٠	٨
الكويت	٦٦	٦	٥٤	٥	٥٤	٧	٦٦	٨	٦٥	٧
تونس	٧٥	٨	٧٣	٨	٥٩	٨	٦٥	٧	٦٢	٦
المغرب	٨٨	٩	٨٠	٩	٨٥	٩	٨٩	٩	٨٠	٨
جيبوتي	٩٤	١٠	١٠٠	١٠	٩١	١٠	١١١	١٠	١٠٢	١١
الجزائر	١٠٥	١١	١١٢	١١	١٠٥	١٢	١١١	١٠	٩٢	١٠
مصر	١١٨	١٢	١١٢	١١	٩٨	١١	١١١	١٠	١١٥	١٣
موريتانيا	١٢٣	١٣	١٤٣	١٥	١٤٣	١٥	١٣٠	١٤	١١٥	١٣
لبنان	١٢٨	١٤	١٣٤	١٣	١٢٧	١٣	١٣٠	١٤	١٠٢	١١
سوريا	١٤٤	١٥	١٢٦	١٣	١٢٧	١٣	١٢٦	١٣	١٤٧	١٧
اليمن	١٥٦	١٦	١٦٤	١٦	١٤٦	١٦	١٥٤	١٧	١٤١	١٦
ليبيا	١٦٠	١٧	١٦٨	١٧	١٤٦	١٦	١٣٠	١٤	١٢٦	١٥
العراق	١٦٩	١٨	١٧٥	١٨	١٧٥	١٩	١٧٦	١٨	١٧٨	١٩
السودان	١٧٣	١٩	١٧٧	١٩	١٧٢	١٨	١٧٦	١٨	١٧٣	١٨
الصومال	١٧٤	٢٠	١٨٢	٢٠	١٧٨	٢٠	١٨٠	٢٠	١٨٠	٢٠

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لملتدي الشفافية

ولقد اهتمت الاتفاقية في البند الثاني من المادة **08** أعلاه بدعوة الدول الأطراف إلى تجريم صور السلوك أنفة البيان إذا ارتكبتها موظف عمومي أجنبي أو موظف مدني دولي، فهو يعد خطوة مهمة في مجال تجريم الرشوة الدولية. وقد عبرت الاتفاقية في المادة **9** الخاصة بتدابير مكافحة الفساد عن المصلحة التي تهدف الاتفاقية لحمايتها بتجريم الفساد والتدابير الأخرى لمكافحة، والمتمثلة في تعزيز نزاهة الموظفين العموميين بمن فيهم القائمون بالخدمة العمومية، عن طريق منع فسادهم وكشف هذا الفساد عند وقوعه والمعاقبة عليه ويمتد نطاق الحماية إلى الهيئات الاعتبارية التي حرصت الاتفاقية في المادة **10** على إلزام الدول الأطراف باعتماد ما يلزم من تدابير لإرساء مسؤولية هذه الهيئات.

## 2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

لقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ديسمبر **2003** - مرسوم رئاسي رقم **04-128**

(وتتضمن **175** دولة و **71** مادة مقسمة إلى **08** فصول) تهدف من خلالها إلى وضع تدابير لمنع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز، التعاون الدولي القضائي، الذي يأخذ شكل الوقاية وملاحقة المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال تنفيذ القانون وتوفير آليات فعالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات وآليات تنفيذ الاتفاقية. واعتبرت اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبيل جرائم الفساد ما يلي: